ملامح التحليل النحوي عند الزمخشري

محمود حسن الجاسم

قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة حلب ـ سوريا

نحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء على أهم الملامح التي تميز بها الزمخشري في تحليله النحوي وقبل الدخول في التفاصيل يحسن بنا أن نقف عند هذا العلم.

اسمه محمود بن عمر بن أحمد، ولد بزَمَخْشَر سنة سبعٍ وستين وأربعمئة للهجرة، ونسبةً إلى هذه البلدة عُرف بالزمخشري. وهي جزء من إقليم خَوارِزم الذي اشتهر بكثرة خيراته آنذاك، وبأنّه من أكثر الأقاليم الإسلامية علماً وفقهاً.

وقد نشأ الزمخشري ودرس في زمخشر، ولّما شبّ عن طوقه رحل إلى بخارى ليطلب العلم هناك، وعندما لم يجد في خراسان كلّها مبتغاه تنقّل كثيراً في الأمصار الإسلامية، ثم طاب له المقام في مكّة، فجاور فترةً طويلة أكسبته لقب "جار الله"، وفي إقامته تلك أنجز أهمّ مؤلفاته "الكشاف"، وقبل وفاته بعدّة سنوات حنّ إلى جذوره، فعاد إلى خوارزم حيث لاقته المنيَّة في جُرجانيّة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة للهجرة(١).

استقى الزمخشري علومه المتنوعة من ينابيع كثيرة، ولعل أبرز من أثّر به في علوم اللغة والنحو الشيخ أبو مُضر محمود بن جرير الضّبّي الأصفهاني، كما أثّر الزمخشري بتلاميذ كثر، فما دخل بلداً إلا اجتمع عليه الناس وتلمذوا له واستفادوا منه(٢).

ألّف الزمخشري في ميادين مختلفة، في الدين وفي اللغة والنحو والأدب والعروض وغيره(٣). ويُعَدُّ مؤلفه " الكشاف " أهم ما كتب، ففيه يظهر فكره

(١) للتوسع انظر: الحوفي، أحمد محمد: الزمخشري ص ١٦ ـ ٤٧ .

(٢) للتوسع انظر: المصدر نفسه ص ٤٨ ـ ٥٥ .

(٣) للتوسع انظر: المصدر نفسه ص ٥٥ ـ ٦٣ .

الاعتزالي، وألمعيّته في التذوق البلاغي، وتأويلاته البعيدة المرمى، إضافةً إلى ثقافته في ميادين التفسير والقراءات، وعلوم اللغة ولا سيّما النحوية.

ويلحظ الدارس أن هناك ملامح عديدة تجلّت في تحليل الزمخشري النحوي وميَّزته من غيره، أهمها النزعة التأويلية، والتذوّق البلاغي، والانتماء المذهبي، والاهتمام والتعمق بالمعنى، إضافةً إلى القلق المنهجي أحياناً. وتظهر هذه الملامح جليَّة في جهوده التطبيقية، وفيما يتقدم سنتحدث عن كل أمرٍ من هذه الأمور.

شكَّلت النزعة التأويليَّة ملمحاً عاماً في تحليل الزمخشري(١)، ولعل المتتبع يلاحظ أن هذه النزعة تبدو مقنعة غالباً من خلال الشرح والتوضيح لما يؤول إليه الوجه النحوي، وعلاقة ذلك بمعطيات السياق، خذ مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ الذي في السّموات وفي الأرض يعلمُ سرَّكم وجهرَكم ويعلمُ ما تَكسِبون﴾(٢). يذكر الزمخشري أنّ الجار والمجرور " في السموات "إمّا أن يتعلّقا بلفظ الجلالة " الله "، وإمّا أن يكونا في موضع الخبر الثاني للمبتدأ " هو "(٣)، فيتعلقا بمحذوف . ويوضح الزمخشري الوجه الأول الذي أطلقه بأنه جاز التعليق بلفظ الجلالة " الله " لتأويله بمشتق، : " كأنه قيل: وهو المعبود فيها.. أو هو المعروف بالإلهيّة أو المتوحد بالإلهيّة فيها، أو هو الذي يقال له: الله فيها لا يُشرك

(١) المقصود بالتأويل هو أن يحمل الكلام على غير ظاهره سواء أكان الحمل مسوغاً أم غير مسوغ . للمزيد عن مفهوم التأويل انظر : الجاسم، محمود: مفهوم التأويل النحوي، مجلة جذور ع /٦ /ص ٤٤١ - ٤٦٠ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النزعة تجلت مئات المرات، وهي التي جعلت أبا حيان يهاجم الزمخشري في معظم المواضع في "البحر المحيط "، انظر مثلاً : المصدر نفسه

١/٦٥٣،٢/١٦-١٧،٣٧-٣٨،١٣٧-١٣٨،١٤٥،٢١٢-٢١٣،٢٣٧-٢٣٨،٢٤٥،٢٧٥،٢٧٦،٣٣٩،٣/٩-٢،٩٣-١١١،١١٢-١٢٣،٤٢٦،٤/٤٩،٧٧،٧٩،١٦٤-١٦٥،١٨٦-١٨٧،٢٩٩،٣٠٥ .

(٢) سورة الأنعام، الآية ٣

(٣) الزمخشري، جارالله محمود : الكشاف ٢ /٧

به في هذا الاسم"(١).

وربّما كان الظاهر بخلاف ما يذهب إليه الزمخشري ويأخذ به، ولكن تأويله وتمثيله المصحوب بالشرح ، وبالقدرة على الإقناع يجعله سائغاً مقبولاً، من ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿فلأُقطّعن أيديَكم وأرجلَكم من خلاف ولأُصَلّبنّكم في جُذوع النّخل ولتعلمُنّ أيّنا أشدّ عذاباً وأبقى﴾(٢). يذكر الزمخشري أن قوله تعالى: " في " بمعنى " على " هو حمل على الظاهر، ثم يضيف: " والحقيقة أنّها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه "(٣).

وبذلك يحملها على أصلها، ولكن الظاهر لا يدل عليه، مما جعله يشرح ويمثل ليقنع المتلقي.

وتواجهنا النزعة التأويلية والحرص على الإشارة إلى ما يمكن من أوجه بتعدد الاحتمالات الدلالية التي يهتم بها، إضافةً إلى عرض مقدرته النحوية،من ذلك مثلاً وقوفه عند قوله تعالى: ﴿لا أُقسِم بيوم القيامةِ﴾(٤). يذكر الزمخشري أن "لا " النافية دخلت على فعل القسم لتفيد التوكيد، وهو أسلوب مستفيض في كلام العرب، ثم يستشهد ببعض الأبيات الشعرية(٥)، ويضيف أنّ بعض النحاة يرى أنها زائدة، ويستشهد أصحاب هذا الوجه ببعض الشواهد من القرآن الكريم والشعر كما يروي الزمخشري(٦)، ثم يضيف اعتراضاً من بعضهم على هذا

(١) الكشاف ٢/٧.

(٢) سورة طه، الآية ٧١

(٣) الزمخشري، جار الله محمود : المفصّل في علم العربية ص ٢٨٤، وللمزيد انظر : الكشاف ٣/٧٨

(٤) سورة القيامة، الآية ١

(٥) الكشاف ٤/٦٥٩

(٦) المصدر نفسه

الوجه، وردّ أصحاب الوجه على الاعتراض، وتعقيباً منه يظهر مقدرته، إذ يقول: "واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوله، وأجابوا بأن القرآن الكريم في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض"(١). ثم يعقّب بأن الاعتراض صحيح، ولكن الجواب غير سديد، لأنها وقعت مزيدة في مستهل بعض القصائد، كما في بداية قصيدة لامرئ القيس(٢):

فلا وأبيكِ ابنةَ العامِريّ لا يدّعي القومُ أنيّ أفِرّ

والوجه في الآية الكريمة أنها للنفي،والمعنى أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، كما في قوله تعالى: ﴿ فلا أُقسِم بمواقع النُّجوم. وإنَّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم ﴾(٣) فكأنّ الحق سبحانه يريد بإدخال أداة النفي أن يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، فهو يستأهل فوق ذلك(٤). ثم يضيف الزمخشري بعد هذا العرض والتمعُّن في المعنى المراد وجها جديداً يتميز بالتأويل، ويرويه بسياق الجواز له، ليعقّب بعد ذلك بعرض مهارته التي تنفي الاحتمالات الأخرى، فيقول: " وقيل: إنّ "لا " نفيٌ لكلام وردّ له قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل: لا، أي ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة. فإن قلت: قوله تعالى: ﴿ فلا وَرَبِّك لا يؤمنون ﴾(٥) القسم عليه فيها منفي فهلاّ زعمت أن "لا" التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له، وقدّرتَ المُقسَم عليه المحذوف ههنا منفياً، كقوله تعالى: ﴿لا أُقسم بيوم القيامة ﴾(٦). لا تتركون سُدًى؟

(١) المصدر نفسه

(٢) انظر: ديوانه ص ٩٤، والشاعر يخاطب صاحبته، ويقسم لها أنه لا يستطيع أحد أن يدّعي عليه الفرار من القتال.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٧٥-٧٦

(٤) الكشاف ٤/ ٦٥٩-٦٦٠

(٥) سورة النساء، الآية ٦٥

(٦) سورة القيامة، الآية ١

قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ، ولكنه لم يقصر، ألا ترى كيف لقي ﴿لا أُقسِم بهذا البلدِ﴾(١) بقوله تعالى: ﴿لقد خَلقْنا الإنسانَ في أحسنِ تقويمٍ﴾(٢)؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾(٣) بقوله تعالى: ﴿إنّه لَقُرآنٌ كريمٌ﴾(٤)... "(٥) فهو يروي الوجه الذي يقدّر محذوفاً بسياق الجواز له، ثم ينتقل ليعرض الاحتمالات التي تخطر في ذهن المتلقي.

بيد أن هذه النزعة تقود الزمخشري أحياناً إلى تحليل غير مقنع في بعض الوجوه، فيظهر التكلّف والبعد عمّا تشير إليه معطيات السياق واضحاً، من ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿إنْ يَمْسَسْكم قَرْحٌ فقد مسّ القومَ قرح مثلُه وتلك الأيامُ نُداولها بين الناس ولِيعلمَ اللهُ الذين آمنوا ويتّخذَ منكم شُهداءَ﴾(٦). يتبين من سياق الآية الكريمة أن اللام في "ليعلم" لام التعليل، وبذلك لا بد من تقدير محذوف بحسب معطيات السياق، فيرى الزمخشري أن المعنى يحتمل وجهين، الأول أن يكون المعلّل محذوفاً، والتقدير: ليعلم اللهُ الثابت على الإيمان من غير الثابت فعل ذلك، أما الأمر الثاني الذي يراه الزمخشري فهو أن تكون العلة محذوفة، ومعها جار ومجرور عُطِفَ عليه (ليعلم)، والتأويل: " وفعلنا ذلك ليكون كيت وكيت وليعلم الله"(٧). ومن ثم يقدّر كلاماً طويلاً يختلف عما

(١) سورة البلد، الآية ١

(٢) سورة التين، الآية ٤

(٣) سورة الواقعة، الآية ٧٥

(٤) سور الواقعة، الآية ٧٧

(٥) الكشاف ٤ / ٦٦٠

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٤٠

(٧) الكشاف ١ / ٤٤٧ .

تطّرد عليه الأساليب العربية في حذفها، " ففي هذا الوجه حذف العلة وحذف عاملها، وإبهام فاعلها "(١)، ولا حاجة إليه مادام الوجه الأول يفي بالمعنى، وتؤيده المعطيات السياقية وما عليه أساليب العربية في التعبير.

ويظهر الأمر أكثر وضوحاً في المبالغة والتمحّل حين يقف الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿إنّ الذين كفروا لو أنّ لهم ما في الأرضِ جميعاً ومثلَه معه ليفتدوا به من عذاب يومِ القيامة ما تُقُبّل منهم﴾(٢). إنّ مجيء الضمير في "به " مفرداً يخلق حيرة عند المتلقي، وهذا لغاية بلاغية يبتغيها الحق في كلامه المعجز، بيد أنه لا بد من عملية تأويله لتفسيره، فيرى الزمخشري أن ذلك إما أن يُحمل على العطف قبل تمام المعطوف عليه، أي عطف "مثله "على "ما " اسم "أنّ" قبل ذكر جواب "لو"، فيكون الأصل: لو أن لهم ما في الأرض جميعاً لافتدوا به ومثله معه، مثل: فإنيّ وقَيّارٌ بها لغريب، أي: فإني بها لغريب وقيار، وإما أن يكون الضمير في " به " أُجري مجرى اسم الإشارة اتساعاً،كأنه قيل: ليفتدوا بذلك، وإما أن تكون الواو في "ومثله " بمعنى "مع "، فيتوحّد المرجوع إليه، ويكون العامل في المفعول معه الفعل المقدر"ثبت" بعد" لو"، العامل في المصدر المؤول من "أن "وصلتها (٣).

غير أن وجه المفعول معه فاسد من حيث المعنى والقاعدة، فإن المعنى، إذا كان الضمير في "معه " عائداً على " ما في الأرض "، سيكون التركيب: أنّ لهم الذي في الأرض مع مثل الذي في الأرض مع الذي في الأرض. وإذا كان الضمير في "معه " عائداً على " مثله " فالمعنى: أن لهم الذي في الأرض مع مثل الذي في الأرض مع مثل ذلك المثل. غير أن المعنيين وفقاً لما يؤدي إليه هذا الوجه مرفوضان،

(١) البحر المحيط ٣/ ٦٨ .

(٢) سورة المائدة، الآية ٣٦

(٣) الكشاف ١/ ٦٦٢-٦٦٣

ولا ينبغي حمل القرآن الكريم على ذلك ، فإنه أفصح الأساليب وأرقاها، ويجب أن يُحمل على المطرد والشائع في كلام العرب، لا على الركيك والقلق الذي لا يمكن أن يُنطَق به. ثم إن القاعدة لا تسمح بذلك، " لأن "ثبت " ليست رافعة لـ " ما " العائد عليها الضمير ، وإنما هي رافعةٌ مصدراً منسبكاً من " أنّ " وما بعدها، وهو " كون " ، إذ التقدير: لو ثبت كون ما في الأرض جميعاً لهم ومثله معه ليفتدوا به، والضمير عائدٌ على " ما " دون الكون، فالرافع للفاعل غير الناصب للمفعول معه، إذ لو كان إياه لَلزِم من ذلك وجود الثبوت مصاحباً للمثل، والمعنى: على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمثل، لا عليثبوت ذلك مصاحباً للمثل، وهذا فيه غموض، وبيانه أنك إذا قلت: يعجبني قيام زيد وعمروٍ، أو جعلت "عمراً" مفعولاً معه والعامل فيه "يعجبني" لزم من ذلك أن "عمراً" لم يقُم، وأنه أعجبك القيام وعمرو ، وإن جعلت العامل فيه القيام كان عمرٌو قائماً، وكان الإعجاب قد تعلق بالقيام مصاحباً لقيام عمرو "(١).

كذلك تقوده نزعته التأويلية التي ألفناها إلى بعض الأوجه مقتنعا أن ظاهر السياق يقتضيها، وهي في غاية البعد والتكلف وربما لم يُسبَق إليها، وعلى الرغم من ذلك لا يأخذ بها فقط، وإنما يرجّحها على غيرها. قال تعالى: ﴿ والّذين يرمون المُحصَنات ثمّ لم يأتوا بأربعة شُهداءَ فاجلِدوهم ثمانينَ جَلْدةً ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً وأولئك هم الفاسقون .إلا الذين تابوا من بعدِ ذلك وأصلحوا فإنّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ ﴾(٢). فبعد أن يذكر أوجهاً في الآية الكريمة يقول: " والذي يقتضيه ظاهر الآية ونظمها أن تكون الجمل الثلاث بمجموعهن جزاء الشرط [أي خبراً للمبتدأ "الذين" المتضمّن معنى الشرط]، كأنه قيل، ومن قَذَف المحصنات فاجلدوهم وردوا

(١) البحر المحيط ٣/٤٨٧ .

(٢) سورة النور،الآية ٤-٥

شهادتهم وفسّقوهم..."[1]. وبذلك نرى أنه أوّل الجملة الاسمية بفعلية وجعلها معطوفة كغيرها، ولعلّ هذا لم يذهب إليه أحد قبله، فكيف يقتضيه ظاهر الآية، وهو موغل في بعده ؟ ولو عدّ الواو في " وأولئك..." حالية لما ابتعد عمّا يريد من معنىً تشريعي[2].

وإذا علمنا أن الزمخشري ذواقة لقيمة الأسلوب البلاغية، وأنه معتزلي النزعة أدركنا أن المنحى التأويلي الذي تميز به إنما هو انعكاس لطبيعة شخصيته، فإن كثيراً من القضايا البلاغية تحتاج إلى تأمل وألمعية خاصة تلاحق الأمور الخفية في الأسلوب، لتشير إلى الاحتمالات المتنوعة التي تمنح النص إيحاءً جمالياً، وذلك من خلال أطياف الدلالات الجزئية لهذه الاحتمالات التي تكمن في روح الأسلوب، والتي لا يدركها إلا من يستطيع رؤية الخفي الغائب، ولعل هذه الرؤية قد تضلّ الطريق أحياناً فتلمس احتمالات بعيدة متكلّفة، ويبدو أن الأمر نفسه تقود إليه سمة الذهنية الاعتزالية، فإن هذه الذهنية توغل بنزعتها العقلية في محاكمة القضايا المجردة، حتى تصل إلى متصورات خاصة بها، تطلق عليها مصطلحات معينة، قد تبدو لتجرّدها معقّدة، ويبدو التعبير أو البرهان عليها ذا سمة منطقية تأويلية متكلفة أحياناً، وعندما تنظر هذه الذهنية في النص اللغوي تلون التحليل بلونها وتطبعه بطابعها، ومن ثم لا غرابة في نزعته التأويلية.

ويحسن بنا أن نقف عند كلٍّ من هاتين السمتين، لنتبين كيف تجلى أثرهما عند الزمخشري وهو يحلل، ونبدأ بالتذوق البلاغي الذي أخذ ملامح مختلفة، من

(١) الكشاف ٣/٢١٨ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن هاتين الآيتين تتضمنان حكماً تشريعياً يحدّ من يقذف المحصنات، وهناك خلاف فقهي يترتب على تحليل (إلاّ) وما بعدها من استثناء،فقسم يرى أن الاستثناء منقطع وبذلك لا تقبل شهادة القاذف وإن تاب، وعليه تكون الواو في (وأولئك . .) للاستئناف . وقسم آخر يرى أن الاستثناء متصل بما قبله، فتكون شهادة القاذف تقبل بعد توبته، وعليه تكون الواو في "وأولئك . . " للحال .

ذلك مثلاً أن يقف عند القيمة البلاغية لبعض الأوجه التي يراها فيما تحتمله الظاهرة . قال تعالى ﴿لو نشاءُ جعلناه أُجاجاً فلولا تَشكُرون﴾(١)، يفسر الزمخشري مجيء جواب " لو " من غير لام بوجهين، يقول في الأول: " إن "لو " لما كانت داخلة على جملتين معلَّقة ثانيتهما بالأولى تعلُّق الجزاء بالشرط، ولم تكن مخلصة للشرط كـ " إن " ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول افتقرت في جوابها إلى ما ينصب عَلَماً على هذا التعلُّق، فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك، فإذا حذفت بعدما صارت علماً مشهوراً مكانه فلأن الشيء إذا عُلِم وشُهر موقعه وصار مألوفاً ومأنوساً به لم يبال بإسقاطه من اللفظ استغناء بمعرفة السامع.. فإذاً حذفها اختصار لفظي وهي ثابتة في المعنى"(٢). ويضيف متذوقاً وجهاً آخر في تفسير اللام في جواب " لو "،وهو أن هذه اللام يجوز أن يقال: إنها تفيد معنى التوكيد لا محالة، فإذا دخلت على الجواب فإنها تفيد أسلوب الشرط توكيداً يختلف عنه من دونها، كما قال تعالى: ﴿لو نشاءُ لجعلناه حُطاماً فظلْتُم تَفَكَّهون﴾(٣). دخلت اللام على الجواب في هذه الآية التي سبقت الآية المشار إليها للدلالة على أن أمر المطعوم مقدَّم على أمر المشروب، وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب، لأن المشروب إنما يحتاج إليه تبعاً للمطعوم(٤). ومن ذلك مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿ وجعلوا لله شُركاءَ الجنَّ وخلَقَهم﴾(٥). يذكر الزمخشري أنه يجوز أن يكون "لله شركاء "مفعولي "جعل"، و"الجن" بدلاً من "شركاء"، ويجوز

(١) سورة الواقعة، الآية ٧٠

(٢) الكشاف ٤ / ٤٦٥

(٣) سورة الواقعة، الآية ٦٥

(٤) الكشاف ٤ / ٤٦٥

(٥) سورة الأنعام، الآية ١٠٠

أن يكون المفعول الأول "الجن" والمفعول الثاني "شركاء"، والجار والمجرور بذلك يتعلقان بـ "شركاء"،فيكون أصل التركيب: وجعلوا الجن شركاء لله. ثم يتساءل الزمخشري: "فإن قلت: فما فائدة التقديم ؟ قلت: فائدته استعظام أن يُتَّخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنيّاً أو إنسياً أو غير ذلك، ولذلك قُدّم اسم "الله" على الشركاء"(١).

كما يتجلى ذوق الزمخشري البلاغي بتقليب الظاهرة وفقاً لمعطيات السياق، وذلك بالإشارة إلى ما تحتمله من أوجه ذات دلالات متنوعة تميز أسلوب القرآن الكريم من سواه، فكل وجه نحوي له معنى خاص به يميزه من الأوجه الأخرى، ومن ثم فالإشارة إلى الأوجه المحتملة هي إشارة غير صريحة إلى المعاني الجزئية التي تحتملها العبارة، وعندما تحتمل العبارة العديد من المعاني الجزئية تكون ذات طاقات دلالية وإيحائية أكثر، ولعل الزمخشري عندما يعدد الأوجه المحتملة للعبارة يرمي إلى هذا الأمر، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة. قال تعالى: ﴿وما أَهلكْنا من قرية إلا لها مُنذِرون* ذكرى وما كنّا ظالمين﴾(٢). يستعرض الزمخشري الأوجه النحوية التي تحتملها "ذكرى"، فيرى أنها يجوز أن تكون مفعولاً مطلقاً، والعامل فيه "منذرون"، لأن "أنذر" فيه معنى "ذكَّر"، فكأنه قيل: مذكِّرون تذكرة، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في "منذرون" أي ينذرونهم ذوي تذكرة، ويجوز أن تكون مفعولاً لأجله، على معنى: أنهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، ويجوز أن تكون مفعولاً لأجله، والعامل "أهلك" والمعنى: وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم، ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم، فلا يعصوا مثل عصيانهم، ويجوز أن تكون مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ

(١) الكشاف ٢/ ٥٠

(٢) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨-٢٠٩

محذوف، بمعنى: هذه ذكرى، والجملة اعتراضية، ويجوز في حال اعتبارها مرفوعة أن تكون صفة لـ " منذرون " أي ذوو ذكرى، بمعنى: جعلوا ذكرى (١).

وعندما يبعد الزمخشري في تحليله بالتأويل الذي يخالف الظاهر يسوغ ذلك أحياناً بلاغياً وجمالياً، فيكون الذوق الذي يتفرد به هو الدافع إلى التأويل البعيد، وهو الوسيلة المسوغة لما ذهب إليه في آن معاً، مما جعلنا نلمس ذلك في معظم تحليله، ومن ثم طغت ظاهرة التأويل، ولا سيما كثرة التقدير التي يرتئيها في أثناء تحليله، إذ بلغت مبلغاً واسعاً، وكان بعضها بعيداً لا يدل عليه الظاهر، غير أن التذوق الجمالي يدفع الزمخشري أحياناً ليتلمس الأوجه البعيدة، ويفاجئ المتلقي بالحكم النحوي، ثم يحاول أن يقنعه من خلال الشرح لمعنى الوجه وبيان انسجامه مع معطيات السياق، من ذلك مثلاً تحليله لقوله تعالى ﴿وما أَرسلْنا من قبلِكَ إِلا رجالاً نوحِي إِليهم فاسألوا أهلَ الذِّكْرِ إِن كنتم لا تعلمون * بالبيِّنات والزُّبُرِ﴾(٢). يرى الزمخشري أن الجار والمجرور " بالبينات " يجوز أن يتعلقا بـ " أرسل " داخلين تحت حكم الاستثناء مع " رجالاً "، أي وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات، كقولك: ما ضربت إلا زيداً بالسوط، لأن أصله: ضربت زيداً بالسوط(٣)، ويجوز أن يكونا في موضع الصفة لـ " رجالاً "، أي رجالاً ملتبسين بالبينات، ثم يضيف الزمخشري ثلاثة أوجه لا تظهر كما في الوجه الأول، وتحتاج إلى توضيح مقنع، فيقول: " وإما بـ " أرسلنا " : مضمراً، كأنما قيل: بم أرسلوا ؟ فقلت: بالبينات فهو على كلامين، والأول على كلام واحد، وإما بـ "يوحي " أي يوحي إليهم بالبينات، وإما بـ " لا تعلمون" على أن الشرط فيه معنى التبكيت والإلزام، كقول الأجير: إن كنت

(١) الكشاف ٣/٣٤٣

(٢) سورة النحل، الآية ٤٣-٤٤

(٣) يشير أبو حيان إلى أن مثل هذا الوجه يمنعه النحاة، لأنه ليس في حيز الاستثناء، ولو كان في حيزه لجاز، انظر: البحر المحيط ٤/٣٤٨

عملت لك فأعطني حقي..."[١].

والملاحظ أنه لا يغفل الجانب البلاغي في توجيه ما خرج عليالقاعدة، ويظهر هذا جلياً عندما يجيز التعدد في أثناء تحليله لأنماط الاتساع، ولا سيما فيما يحتمل التضمين وغيره، إذ يجيز أن يُضمَّن الفعل معنى فعل آخر، أو يُقدَّر محذوف، وجواز الوجهين يعطي قيمة فنية أفضل، لأن تضمين الأفعال يعطي إيحاء جمالياً من خلال التفاعل الدلالي لكل من الفعلين كما أشار الزمخشري[٢] إضافة إلى أنّ افتراض المحذوف يعطي إيحاء لما عليه الوجه النحوي، فكيف إذا اجتمع جواز الوجهين في الظاهرة الواحدة؟ ولعل هذا ما فعله الزمخشري في معظم الظواهر التي تحتمل ذلك[٣]. ومن هذا القبيل تحليله لقوله تعالى: ﴿ولا تَعزِموا عُقدةَ النِّكاح حتى يَبلُغَ الكتابُ أجله﴾[٤]. يذكر الزمخشري أن المعنى جاء بذكر العزم مبالغة في النهي عن عقدة النكاح في العدة، لأن العزم على الفعل يتقدم الفعل، فإذا نهُي الإنسان عن العزم كان عن الفعل أنهى، والمعنى: ولا تعزموا عقد عقدة النكاح، أو: ولا تقطعوا عقدة النكاح، بتقدير مضاف أو بتضمين الفعل[٥].

ويبدو أن حرص الزمخشري على الغاية البلاغية هو الذي يدفعه أحياناً إلى أن يجيز عدة أوجه في الظاهرة التي خرجت على القاعدة، وإن كان كل منها يعود إلى جماعة نحوية تختلف عن غيرها، كما في تحليل الحكاية بـ " إن " المكسورة بعد ما فيه معنى القول، إذ يجيز المذهبين البصري والكوفي[٦] علماً أنه بصري النزعة

(١) الكشاف ٢/٥٦٧-٥٦٨

(٢) المصدر نفسه ١/٤١٩،٢/٦٢٧ .

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/١٩٠، ٦٢٧، ٣/٣٩٣، ٤/٦٣١ .

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٣٥

(٥) الكشاف ١/٣١٢

(٦) انظر مثلا : المصدر نفسه ١/٣٣٨، ٢/١٩٠، ٦٢٧، ٣/ ٥٦،٣٩٣

كما يظهر في كتب التنظير[١]. ويزداد الأمر وضوحاً عندما نقارن بين ما يعتمده في أثناء التنظير وما يعتمده في أثناء التحليل، إذ نرى أن المفارقة واسعة[٢]. ولعله لم يتناقض في ذلك، وإنما قاده حرصه على الغاية البلاغية إلى أن يقلب النظر، ويجيز ما تحتمله الظاهرة من أوجه، مدركاً أن كثرة الاحتمالات في التحليل النحوي تزيد من تعدد الإيحاء للمعاني الجزئية، فترفع من قيمة المعنى الذي يتشكَّل.

ويظهر التذوق الجمالي أكثر في عملية الترجيح والتضعيف، فمما يجعل الزمخشري يفاضل بين وجه وآخر حرصه على القيمة البلاغية التي يبحث عنها ليبرز جماليتها للمتلقي[٣]، كما في وقوفه عند قوله تعالى: ﴿آلم * ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدىً للمتَّقين﴾[٤]. فبعد أن يبيِّن الخلاف في فهم الحروف المقطعة " آلم " يرى أنه يجوز، إذا اعتبرنا " آلم " اسماً للسورة، أن تكون مبتدأ، و" ذلك " مبتدأ ثانياً، و"الكتاب" خبره، والجملة خبراً للمبتدأ " آلم "، والمعنى: أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل،كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، ومن ثمّ تكون " أل " في الكتاب للكمال، ويجوز أيضاً ان تكون " آلم " خبراً لمبتدأ محذوف، و " ذلك" خبراً ثانياً أو بدلاً و " الكتاب " صفة[٥]، ويجوز أن تكون " آلم" خبراً لمبتدأ محذوف، فتُعدّ مع المبتدأ المقدَّر جملة، و"ذلك

(١) المفصل في علم العربية ص ٢٥٧

(٢) هناك دراسة للباحث زكريا شحاته الفقي بعنوان " نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق " تؤكد هذه الملاحظة، إذ نستخلص منها أن كثيراً من آراء الزمخشري في القضايا النحوية ينعدم وجودها في كتب التنظير .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن عملية المفاضلة حرصاً على الغاية البلاغية عند الزمخشري لم تقتصر على تعدد الأوجه، وإنما شملت تعدد القراءات، فإنه يفاضل أحياناًبين قراءة وأخرى للغاية نفسها، وإن كانت تلك القراءات متواترة جميعاً، انظر مثلا: الكشاف ١ / ٨٧، ٢ / ٣٩٢ .

(٤) سورة البقرة، الآية ١-٢

(٥) الكشاف ١ / ٧٤-٧٦.

الكتاب" جملة، كلٌّ منهما مؤلف من مبتدأ وخبر، مستقل بنفسه، وإذا اعتبرنا "آلم" بمنزلة الصوت كان " ذلك "مبتدأ خبره "الكتاب "، أي: ذلك الكتاب المنزَّل هو الكتاب الكامل أو يكون صفة لـ " ذلك " والخبر ما بعده، أو يكون هناك مبتدأ محذوف، خبره "الكتاب"، أي هو ذلك الكتاب، والمراد: المؤلف من هذه الحروف التي سبق ذكرها ذلك الكتاب، ثم يتوالى الجواز بحسب الأداء في قوله تعالى: ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾، إذ قد يوقف على الشكل التالي: "ذلك الكتاب لا ريب" "فيه هدى للمتقين"، أو: "ذلك الكتاب، " لا ريب فيه"، "هدى للمتقين" . ويختلف التحليل النحوي بحسب حالات الوقف(١)، ثم يعقِّب الزمخشري على حالات الجواز جميعاً بأسلوب يفاضل فيه لغاية بلاغية، فيقول: "والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يضرب عن هذا المحال صفحاً، وأن يقال: إن قوله " آلم " جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية، و "لا ريب فيه" ثالثة و "هدىً للمتقين" رابعة، وقد أصيب بترتيبها مُفصَّل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة، هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، فالثانية متَّحدة بالأولى معتنقة لها، وهلمَّ جرًّا إلى الثالثة والرابعة..."(٢).

ولا يبالي الزمخشري بقوة النمط المقيس عليه، إذا كان ثمَّ قيمة بلاغية تخدم السياق في الأخذ به وتفضيله على غيره، فعندما يقف عند آية البسملة " بسم الله الرحمن الرحيم " يرى أن التقدير: بسم الله أقرأ أو أتلو(٣)، ثم يضيف أن الباء تحتمل معنيين، بتقديرين مختلفين، فالأول أن تتعلق بالفعل المقدَّر وتكون

(١) الكشاف ١ / ٧٤-٧٥.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٧٨

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٥

للاستعانة، مثلها مثل الباء في قوله: كتبت بالقلم، والثاني أن تتعلق بمقدر في موضع الحال، أي متبركاً بسم الله أقرأ[١]، ثم يقول: " هذا الوجه أعرب وأحسن"[٢] ومن ثم نرى أن تقدير الحال والفعل يُضعف التركيب بخلاف النمط الذي عليه الوجه الأول، لأنه قد يحذف الفعل لكثرة الاستخدام[٣] أو لدلالة قرينة سياقية[٤]، أمّا أن نقدّر حالاً مع الفعل وفاعله فهذا لا يقوى مثل الأول، ولكن الغاية البلاغية هي التي دفعته إلى الترجيح.

ويلتفت الزمخشري في ترجيحه إلى معطيات السياق البعيدة من غير أن ينسى القيمة البلاغية للوجه، فتتضافر بذلك معطيات السياق والقيمة البلاغية في أن يكون وجه أقوى من غيره. قال تعالى: ﴿ولقد مكَّنَّاهم فيما إن مكَّنَّاكم فيه وجعلنا لهم سَمْعاً وأبصاراً وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يَجحَدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾[٥]. يرى الزمخشري أنّ " إن " من "فيما إن مكناكم" نافية، ومنهم من جعلها زائدة، والتأويل: إنا مكناهم في الذي مكناكم فيه، أي في مثله. ثم يرى أن الوجه هو الأول،وجاء البيان الإلهي بـ " إن " النافية بدل " ما " النافية لئلا يحدث تكرار مُستبشَع، والدليل على الترجيح هو معطيات السياق والقيمة البلاغية التي يقود إليها الوجه، إذ جاء على هذا المعنى غير آية في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثاً ورئيا﴾[٦]، وقوله

(١) المصدر نفسه ١/٤٧

(٢) المصدر نفسه ١/٤٨

(٣) انظر مثلاً: سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان :الكتاب ١/٢٨٠

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٢٥٧، ٢٧٢ - ٢٧٣، ٢٩٥

(٥) سورة الأحقاف، الآية ٢٦

(٦) سورة مريم، الآية ٧٤

تعالى: ﴿ كانوا أكثرَ منهم وأشدَّ قوَّة وآثاراً في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسِبون ﴾(١)، كما أن المعنى وفقاً لهذا الوجه أبلغ في الترجيح، وأدخل في الحثّ على الاعتبار(٢).

كذلك يستعين الزمخشري بقواعد التوجيه في المفاضلة التي يجريها، وذلك عندما ينسجم هذا الأمر وجمالية التركيب، فتصبح هذه القضايا الوسيلة التي ترجِّح وجهاً على غيره. قال تعالى: ﴿ تَنزيلٌ من الرَّحمن الرَّحيم * كتابٌ فصِّلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون ﴾(٣). يرى الزمخشري أن الجار والمجرور "لقوم" يجوز أن يتعلقا بـ " تنزيل " أو بـ " فصلت "، أي تنزيل من الله لأجلهم، أو فصِّلت آياته لهم(٤). ثم يضيف وجهاً ثالثاً يرجِّحه على ما تقدم مستعيناً بقواعد التوجيه: " والأجود أن يكون صفة مثل ما قبله وما بعده، أي قرآناً عربياً كائناً لقوم عرب، لئلا يفرق بين الصلات والصفات "(٥).

وربما ذهب الزمخشري إلى أن يرى في التركيب أوجها لاتسمح بها معطيات السياق الظاهرة، فيأخذ بها ويفضِّلها على غيرها لقيمتها البلاغية كما يرى، تقوده نزعته التأويلية التي ألفناها فيما مرَّ، والتي يحاول الدفاع عنها بالشرح والتوضيح، من ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿ مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استوقد ناراً فلمّا أضاءت ما حولَه ذهب اللهُ بنورِهِم وتركَهُم في ظُلُمات لا يُبْصِرون ﴾(٦). فهو يرى أن جواب " لما " يحتمل وجهين، الأول: "ذهب الله بنورهم "، والثاني: أنه

(١) سورة غافر، الآية ٨٢

(٢) الكشاف ٤/ ٣١٢-٣١٣

(٣) سورة فصلت،الآية ٢-٣

(٤) الكشاف ٤/ ١٨٩

(٥) المصدر نفسه

(٦) سورة البقرة، الآية ١٧

محذوف، والتقدير: خمدت، فبقوا خابطين في ظلام، مُتحيرين متحسِّرين على فوت الضوء، وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه، وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة، مع الإعراب عن الصفة الحاصلة للمستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى(١). ولا ريب أنه ليس هناك استطالة في الكلام، وأن ظاهر السياق يشير إلى أن جملة "ذهب الله بنورهم " هي الجواب، ثم إن موقعها سيبدو قلقاً وفقاً للوجه الثاني(٢).

وقد يكون الذوق البلاغي الذي يتميز به الزمخشري سبباً في تضعيف الوجه، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿قُل بل مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً وما كان من المشرِكين * قولوا آمنَّا بالله وما أُنزِل إلينا وما أُنزِل إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيُّون من ربهِّم لا نُفرِّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون * فإن آمَنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدَوا وإن تولَّوا فإنَّما هم في شِقاق فسَيكْفيكَهُمُ اللهُ وهو السميع العليم * صبغةَ الله ومَن أحسنُ من الله صبغة ونحن له عابدون﴾(٣). يروي الزمخشري عن بعضهم أن " صبغة الله " بدل من " ملة إبراهيم "، أو نصب على الإغراء، أي: عليكم صبغةَ الله(٤)، ثم يرى وجهاً ثالثاً يرجِّحه على ما تقدم، وهو أن " صبغة " مصدر مؤكّد انتصب بما تقدّمه " آمنا بالله "(٥)، ثم يضعِّف الوجهين المتقدّمين، لأنه يرى فيهما فكّ النّظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه(٦).

(١) الكشاف ١/١١٦

(٢) البحر المحيط ١/٢١٣

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٥ -١٣٨

(٤) الكشاف ١/٢٢٢

(٥) المصدر نفسه

(٦) المصدر نفسه

كذلك يدفعه الذوق البلاغي إلى أن يرفض الوجه بعد أن يكشف فساد التركيب الذي يقتضيه، كما في وقوفه عند قوله تعالى: ﴿ والسماءِ وما بناها * والأرضِ وما طحاها * ونفسٍ وما سوّاها * فألهما فُجورَها وتقواها ﴾(١). يروي الزمخشري أن " ما " من " ما بناها " و " وما طحاها " و " ما سواها " جُعلت مصدرية ، ثم يعقّب: " وليس بالوجه، لقوله [تعالى]: فألهمها " وما يؤدّي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة، وإنما أُوثرت على " مَن " لإرادة معنى الوصفية، كأنه قيل: والسماء، والقادر العظيم الذي بناها، ونفسٍ، والحكيم الباهر الحكمة الذي سوّاها "(٢).

وقد يرفض الزمخشري الأوجه التي تقال، ولو كانت تسير على مطّرد شائع، ليذهب مذهباً غير مطّرد في العربية، لغاية بلاغية تفرضها عليه طبيعته وجبلّته التي تتعمق في خفايا الأسلوب الجمالية. قال تعالى: ﴿ والسابقون السابقون * أولئك المقربون ﴾(٣). يروي عن بعضهم أن " السابقون " مبتدأ و" السابقون " الثانية توكيد، والخبر جملة " أولئك المقربون "، ثم يرفض هذا الوجه، ويرى وجهاً آخر يسير على نمط غير مطرد، وذلك حرصاً على الأثر الجمالي الذي يبدو له أقوى، فيقول: " يريد: والسابقون من عرفتَ حالهم وبلغك وصفهم،كقوله: وعبدُ الله عبدُ الله، وقول أبي النَّجم(٤):

[أنا أبو النَّجم] وشِعري شِعري [للهِ دَرِّي ما يَجِنُّ صدري ؟ !]

كأنه قال: وشعري ما انتهى إليك وسمعتَ بفصاحته وبراعته"(٥). ويريد بذلك أن " السابقون " الثانية هي الخبر، فجعل الخبر يأتي بلفظ المبتدأ.

(١) سورة الشمس،الآية ٥-٨

(٢) الكشاف ٤/ ٧٦٢ - ٧٦٣

(٣) سورة الواقعة،الآية ١٠-١١

(٤) البيت لأبي النّجم العِجْلي، الفضل بن قُدامة،وهو في الخزانة ١/ ٤٣٩

(٥) الكشاف ٤/ ٤٥٦-٤٥٧

وربما تضافر غير سبب في تضعيف الوجه، كأن يتضافرَ ضعف النمط الذي عليه الوجه مع ضعف المعنى الذي يقتضيه، إضافة إلى قلق النظم الذي يبدو متنافراً، من ذلك مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿وتبارك الّذي له ملكُ السّمواتِ والأرضِ وما بينَهما وعندَه علمُ الساعةِ وإليه تُرجَعون * ولا يملكُ الذين يَدعُون من دونه الشّفاعةَ إلا من شَهِد بالحق وهم يَعلَمون * ولَئِن سألتَهم من خلَقَهم ليقولُنّ اللهُ فأنىّ يُؤفَكون * وقيله يا ربِّ إنَّ هؤلاء قومٌ لا يؤمنون﴾(١). يذكر الزمخشري في تحليل " قيله " أوجهاً، فعن بعضهم أنه معطوف على " الساعة " أو على "علم الساعة" بتقدير مضاف محذوف، أي عنده علم الساعة وعلم قيله(٢)، ثم يعقِّب الزمخشري بأنَّ هذا "ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع تنافر النظم"(٣)، ثم يرى أنّ الأحسن والأقوى أن يكون على القسم، والجواب " إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون "، "كأنه قيل: وأقسم بقيله يا ربِّ... إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون"(٤).

ولو تأملنا في الأحكام التي يطلقها عندما يفاضل بين الأوجه لوجدنا كثيراً منها تقتضيه القيمة البلاغية، من ذلك مثلاً: وأحسن منه وأبلغ كذا(٥)، وكذا أملأ بالفائدة(٦)، وأعرب منه وأفصح كذا(٧)، وكذا أوقع(٨)، ونحوه(٩).

(١) سورة الزخرف، الآية ٨٥-٨٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٠

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٤٣٥

(٦) المصدر نفسه ٣/ ٤٨٧

(٧) المصدر نفسه ٤/ ٣١١

(٨) المصدر نفسه٣/ ٣٤

(٩) المصدر نفسه ١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، ٢/ ٣١٢، ٤/ ١٨٩ .

أمّا النزعة الاعتزالية عند الزمخشري فإنها تبدو واضحة، عندما يسخر النحو لصالح المذهب الاعتزالي(١)، ويظهر أثر هذه النزعة بتجليات مختلفة، فإذا كانت الآية الكريمة تحتمل من خلال معطيات السياق أكثر من وجه يخدم بعضها الفكر الاعتزالي فإن الزمخشري يبدأ به، ثم يضيف غيره، كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿هل من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزُقُكم منَ السّماء والأرض﴾(٢). يقول الزمخشري في تحليله جملة " يرزقكم " : " فإن قلت: ما محل " يرزقكم "؟ قلت: يحتمل أن يكون له محل إذا أوقعته صفة لـ "خالق "، وألاّ يكون له محل إذا رفعت محل "من خالق " بإضمار " يرزقكم، " وأوقعت " يرزقكم " [الثانية] تفسيراً له، أو جعلته كلاماً مبتدأ بعد قوله: " هل من خالق غير الله " . فإن قلت: هل فيه دليل على أنّ الخالق لا يطلق على غير الله تعالى؟ قلت: نعم، إن جعلت " يرزقكم " كلاماً مبتدأً، وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة، وأما على الوجهين الآخرين وهما الوصف والتفسير فقد تقيَّد فيهما بالرزق من السماء والأرض، وخرج من الإطلاق، فكيف يستشهد به على اختصاصه بالإطلاق، والرزقُ من السماء المطرُ، ومن الأرض النباتُ ؟ "(٣). ونلاحظ أنه ذكر في البداية ما يوافق فكره الاعتزالي في الوجهين الأول والثاني، اللذين يفيدان أن هناك خالقاً غير الله، ويريد به الزمخشري الإنسان الذي يخلق أفعاله، من خلال القدرة على الفعل التي منحه الله

(١) يحسن في هذا السياق أن نذكر بعض الباحثين الذين أشاروا إلى ذلك، انظر : الجويني، مصطفى الصاوي : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ص ١٤٧ - ١٤٨، والشيرازي، مرتضى آية الله زاده : الزمخشري مفسراً ولغوياً ص ٣٠٧ - ٣٠٨، وقصّاب، وليد : التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري ص ٢٣٦ - ٢٣٩، وشقير، نايف : النحو والصرف في خدمة التفسير عند المعتزلة ص ١٨٥ - ٢٢٢ .

(٢) سورة فاطر، الآية ٣

(٣) الكشاف ٣/٦٠٧

إياها، ثم يأتي بعد ذلك بالوجه الثالث الذي يخالف هذه الفكرة الاعتزالية.

وإذا لم يوافق ظاهر الأسلوب مذهبه الاعتزالي فإنه يلجأ إلى أساليب تأويلية شتى، كي يجعل المعنى في التحليل يتماشى مع هذا المذهب، من ذلك مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿ ثمّ قَفَّينا على آثارهم برُسُلنا وقَفّينا بعيسى بنِ مريمَ وآتيناهُ الإنجيلَ وجعلنا في قلوب الذين اتَّبَعُوه رَأْفةً وَرَحمَةً وَرَهْبانيَّةً ابتدعُوها ما كتبْناها عليهم إلاّ ابْتغاءَ رِضوانِ الله فما رَعَوها حقَّ رِعَايتها ﴾[1]. المتبادر إلى الذهن أن " رهبانية " معطوف على " رحمة "، غير أن هذا ينافي أصلاً من أصول المعتزلة، وهو حرية الإرادة عند الإنسان من خلال فكرتهم القائلة: إن الله سبحانه وتعالى لا يفعل إلا الخير، وكل شر إنما هو من الإنسان من خلال القدرة على الفعل التي ميزه الله بها، وهي الفكرة الاعتزالية التي اشتهرت بمصطلح " الحسن والقبح "، لذلك يرى الزمخشري تحليلاً نحوياً متميزاً بتأويله الذي دعّمه بقاعدة نحوية شهيرة، وهو أن: "رهبانيَّة" اسم منصوب على الاشتغال، وجملة "ابتدعوها" تفسير للجملة المقدَّرة، والمعنى: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها، أي أحدثوها من أنفسهم ونذروها[2]، ثم أضاف الزمخشري وجهاً آخر متسلِّحاً بظاهرة الاتساع بالتضمين، فرأى أنه يجوز أن تعطف "رهبانيّةً" على "رحمة "، فيعمل فيها الفعل جعل، وتكون جملة "ابتدعوها " صفة لها، وذلك إذا ضُمّن "جعل " معنى " "وفّق "، أي وجعلنا في قلوبكم رأفة... ورهبانية مبتدعة من عندهم، بمعنى وفقناهم للتراحم بينهم ليبتدعوا الرهبانية ويستحدثوها[3].

ويستعين الزمخشري بألوان مجازية متنوعة دفاعاً عن فكره الاعتزالي عندما

(١) سورة الحديد، الآية ٢٧

(٢) الكشاف ٤/ ٤٧٩ - ٤٨٠

(٣) المصدر نفسه.

يخالفه الظاهر، وهو شائع في تحليله النحوي، من ذلك مثلاً تحليله لمعنى " لعلّ " في قوله تعالى : ﴿ وَلَقد آتينا موسى الكتابَ من بعدِ ما أهلكنا القُرونَ الأولى بصائرَ للنّاس وهُدًى ورحمةً لعلّهم يتذكَّرون ﴾(١). يرى الزمخشري أن معنى "لعلّ " ههنا يفيد الترجّي، ولكنه لا يجوز على الله سبحانه وتعالى، لما يحمل ذلك من معنى المشابهة للمخلوقين، والمراد إرادة أن يتذكروا، فشُبِّهت الإرادة بالترجِّي، ومن ثمَّ استُعير لها، وكان معنى الترجي في لعل من قبيل الاستعارة، ثم يضيف : ويجوز أن يراد به الترجي الحقيقي، أي ترجي موسى عليه السلام لتذكُّرهم(٢).

ويبالغ الزمخشري في هذا النحو ليُثبت ما يوافق فكره الاعتزالي، فيأتي بمظاهر تأويلية غريبة ما من وسيلة من سَنَن اللغة تحميها، فيلوذ بالشرح والتوضيح دفاعاً عنها، ومما تجلى فيه ذلك تحليله لقوله تعالى : ﴿ لو يُطيعكُم في كثيرٍ من الأمر لَعَنِتُّم ولكنَّ اللهَ حبَّب إليكمُ الإيمانَ وزيَّنه في قُلوبكُم وكرَّه إليكمُ الكُفر والفُسُوقَ والعِصْيانَ أولئك هم الرّاشدون * فضلاً من الله ونِعْمةً واللهُ عليمٌ حكيم ﴾(٣). يدافع الزمخشري عن فكرة حرية الإرادة، فيذهب مذهباً تأويلياً بعيداً في تفسير نصب " فضلاً "، إذ يقول : " و " فضلاً "مفعول له أو مصدر من غير فعله، فإن قلت : من أين جاز وقوعه مفعولاً له، والرشد فعل القوم والفضل فعل الله تعالى، والشرط أن يتحد الفاعل ؟ قلت : لمّا وقع الرشد عبارة عن التحبيب والتزيين والتكريه مسندة إلى اسمه تقدَّست أسماؤه صار الرشد كأنه فعله، فجاز أن ينتصب عنه، أو لا ينتصب عن " الراشدون "، ولكن عن الفعل المسند إلى اسم

(١) سورة القصص،الآية ٤٣

(٢) الكشاف ٣/ ٤٢١

(٣) سورة الحجرات،الآية ٧-٨

الله تعالى، والجملة التي هي " أولئك هم الراشدون " اعتراض ، أو عن فعل مقدَّر،كأنه قيل: جرى ذلك، أو كان ذلك فضلاً من الله، وأما كونه مصدراً من غير فعله فأن يوضع موضع " رشداً "، لأن رشدهم فضل من الله لكونهم موفقين فيه، والفضل والنعمة بمعنى الإفضال والإنعام"(١). ولا يخفى التأويل الغريب في الوجه الأول الذي يوافق فكره الاعتزالي.

وعندما يعترض الزمخشري رأي مخالف لنزعته الاعتزالية يردّ عليه مهاجمًا بأسلوب حاد لم نألفه عنده، تدفعه إلى ذلك تلك النزعة التي يتباهى بها، قال تعالى: ﴿ ونفسٍ وما سوَّاها * فألهمَا فُجورَها وتَقْواها * قد أفلح مَن زكَّاها * وقد خاب من دسَّاها ﴾(٢). يذكر الزمخشري أن المراد بـ " نفس " التي نُكِّرت أحد أمرين، إما نفس خاصة وهي نفس آدم، كأنه قيل: وواحدة من النفوس، وإما أن يريد كل نفس، ونُكِّرت في الآية الكريمة للتكثير، ومعنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما، وأن أحدهما حسن والآخر قبيح، وتمكين الإنسان من اختيار ما شاء منهما بدليل قوله تعالى: ﴿ قد أفلح من زكَّاها * وقد خاب من دسَّاها ﴾ فجعل الإنسان صاحب التزكية والتدسية، أي أن الضمير المستتر في الفعلين " زكّى " و " دسَّى " الذي هو موضع الفاعل يعود إلى الإنسان صاحب النفس(٣). ثم يضيف الزمخشري: " وأما قول من زعم أن الضمير في " زكّى " و " دسّى " لله تعالى، وأن تأنيث الراجع إلى " من " [في الفعلين " زكاها "و " دساها "]، لأنه في معنى النفس فمن تعكيس القدرية، الذين يُورِّكون(٤) على الله قدَرًا هو

(١) الكشاف ٤/ ٣٦٥-٣٦٦

(٢) سورة الشمس، الآية ٧-١٠

(٣) الكشاف ٤/ ٧٦٣

(٤) يقال : ورّك فلانٌ ذنبَه على فلان إذا اتَّهمه به .

بريء منه ومتعال عنه، ويحيون لياليهم في تمحُّل فاحشة ينسبونها إليه"(١).

ويبدو أن نزعته الاعتزالية أثّرت في تحليله النحوي كثيراً، فمن يتتبع أبا حيان في "البحر المحيط" يرى أنّه ينبِّه على هذا الأمر عند الزمخشري، ويردُّ عليه مئات المرّات(٢)، وما ردُّ ابن الإسكندري المطبوع في حاشية الكشّاف إلا برهان على هذا الأمر.

ومما يتميّز به تحليل الزمخشري حرصه على المعنى، هذا الأمر الذي نلحظه واضحاً في تحليله النحوي عامة،وما الأمثلة المتقدِّمة التي يشرح فيها الوجوه إلا

(١) الكشاف ٤ / ٧٦٤ ، وقد ردَّ ابن المنيِّر الإسكندري على الزمخشري بقوله : " بيَّن [الزمخشري] في هذا الكلام نوعين من الباطل، أحدهما في قوله : معنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما، وأن أحدهما حسن، والآخر قبيح، والذي يَكْنه في هذه الكلمات اعتقادٌ أن الحُسْن والقبح مدركان بالعقل.. وإنما اغتنم في هذا فرصة إشعار الإلهام بذلك، فإنه ربما يظن أن إطلاقه على العلم المستفاد من السمع بعيد، والذي يقطع دابر هذه النزعة أنّا، وإن قلنا : إن الحسن والقبح لا يدركان إلا بالسمع .. لا نلغي حظ العقل من إدراك الأحكام الشرعية .. على أن تعلقه [أي الزمخشري] بظاهر، لو سلم ظهوره في قاعدة قطعية بمعزل عن الثواب. النزعة الثانية : وهي التي كشف القناع في إبرازها أن التزكية وقسيمها ليسا مخلوقين لله تعالى، بل لشركائه المعتزلة، وإنما نعارضه في الظاهر في فحوى الآية .. فنقول : لا مراء في احتمال عود الضمير إلى الله تعالى وإلى ذي النفس، لكن عوده إلى الله تعالى أولى لوجهين، أحدهما: أن الجمل سيقت سياقة واحدة من قوله [تعالى] "والسماء وما بناها " وهلم جرا، والضمائر فيما تقدم هذين الفعلين [زكى ودسى] عائدة إلى الله تعالى بالاتفاق، ولم يجر لغير الله تعالى ذكر . وإن قيل بعود الضمير إلى غيره فإنما يتمحَّل لجوازه بدلالة الكلام ضمنا واستلزاماً، لا ذكراً ونطقاً، وما جرى ذكره أولى أن يعود الضمير عليه. الثاني: أن الفعل المستعمل في الآية التي استدل بها في قوله تعالى: " قد أفلح من تزكى " [سورة الأعلى الآية ١٤ صيغته] "تفعّل" مطاوع " فعّل " فهذا أن يدلّ لنا أولى من أن يدلّ له لأن الكلام عندنا نحن : قد أفلح من زكّاه الله فتزكى، وعنده الفاعل في الاثنين واحد، أضاف إليه الفعلين المختلفين، ويحتاج في تصحيح الكلام إلى تعديد اعتبار وجهه ونحن عنه في غنية، على أنّا لا نأبى أن تضاف التزكية والتدسية إلى العبد، على طريقة أنه الفاعل، كما يضاف إليه الصلاة والصيام..." انظر الكشاف ٤ / ٧٦٣، الحاشية (١).

(٢) انظر مثلاً : البحر المحيط ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥، ٢٣٩ - ٢٤٠، ٤٨٨، ٥٠٣، ٥٢١، ٢ / ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٧٩، ٥٣٤، ٣ / ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢٤ - ٢٢٥، ٤١٦، ٤ / ٢١٩ - ٢٢٠، ٢٩٠، ٤١٥، ٦ / ١٥-١٧.

دليل على ذلك. ولعلّ الحرص على المعنى لا يقتصر على الشرح، وإنما يظهر بأمور مختلفة، كأن يشير إلى فروق المعنى في كل وجه مما تحتمله الظاهرة، كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿ قال الملأُ الذين استَكبرُوا من قومه للذين استُضعِفوا لِمَن آمَن منهم أتعلمون أنَّ صالحاً مُرسَل من ربِّه ﴾(١). يوضّح الزمخشري الفرق في المعنى عندما يحلِّل الضَّمير في " منهم "، إذ يتساءل: "فإن قلت: الضمير في "منهم" راجع إلى ماذا؟ قلت: إلى " قومه"، أو إلى "الذين استضعفوا". فإن قلت: هل لاختلاف المرجعين أثر في اختلاف المعنى ؟ قلت: نعم، وذلك أن الراجع إذا رجع إلى قومه فقد جعل " من آمن " مفسراً لـ" من استضعف منهم " فدلّ على أن استضعافهم كان مقصوراً على المؤمنين، وإذا رجع إلى "الذين استضعفوا" لم يكن الاستضعاف مقصوراً عليهم ودلّ [على] أن المستضعفين كانوا مؤمنين وكافرين"(٢).

ويظهر الاهتمام بالمعنى بتجلّيات أخرى غير الذي مرّ، كأن يقف الزمخشري في أثناء تحليل الظاهرة، ويقلِّب المعنى ليأخذ بما يحتمله التركيب ويستبعد غيره، من ذلك مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَت عليكُم أُمَّهاتُكم وبناتُكم وأخَواتُكم وعَمَّاتُكم وخالاتُكم وبناتُ الأخ وبناتُ الأُختِ وأُمَّهاتُكمُ اللاتي أَرْضَعْنَكُم وأَخَواتُكم مِنَ الرِّضاعة وأمّهاتُ نسائكم وربائبُكم اللاتي في حُجُوركم من نسائكُم اللاتي دَخَلْتُم بهنَّ فإن لم تكونوا دخلتم بهنّ فلاجُناحَ عليكم وحلائلُ أبنائكم الذين من أَصْلابِكم وأن تَجْمَعوا بينَ الأُختين إلا ما قد سَلَفَ ﴾(٣). يذكر الزمخشري أن: من "نسائكم " متعلق بـ "ربائبكم "، والمعنى: أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرَّمة على الرجل، حلال له إذا لم يدخل بها، ثم يقلِّب النظر في

(١) سورة الأعراف، الآية ٧٥

(٢) الكشاف ٢/١١٥ ـ ١١٦، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه١/٣٥٢، ٢/٧، ٤٨٥ ـ ٤٨٦، ٣/٣٣٩، ٤/١١٥.

(٣) سورة النساء، الآية ٢٣

الاحتمالات الممكنة في التركيب، ويستبعد وجهين بسبب المعنى ويضيف وجهاً جديداً، وذلك من خلال تساؤله المعتاد إذ يقول: " فإن قلت: هل يصح أنه يتعلق بقوله [تعالى] وأمهات نسائكم ؟" قلت: لا يخلو إما أن يتعلق بهن وبالربائب، فتكون حرمتهن وحرمة الربائب غير مبهمتين جميعاً، وإما أن يتعلق بهن دون الربائب، فتكون حرمتهن غير مبهمة وحرمة الربائب مبهمة، فلا يجوز الأول، لأن معنى " من " مع أحد المتعلقين، خلاف معناه مع الآخر، ألا تراك أنك إذا قلت: وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فقد جعلت " من " لبيان النساء، وتمييز المدخول بهن من غير المدخول بهن ؟ وإذا قلت: وربائبكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإنك جاعل "من" لابتداء الغاية،كما تقول: بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم من خديجة، وليس بصحيح أن يعني بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين، ولا يجوز الثاني لأن مايليه هو الذي يستوجب التعليق به، ما لم يعترض أمر لا يُرَدّ إلا أن تقول: أُعلِّقه بالنساء والربائب، وأجعل "من " للاتصال، كقوله تعالى: ﴿المنافقون والمنافقاتُ بعضُهم من بعض﴾(١). وأمهات النساء متصلات بالنساء لأنهنّ أمهاتهنّ، كما أنّ الربائب متصلات بأمهاتهن، لأنهن بناتهن، هذا وقد اتفقوا على أن تحريم أمهات النساء مبهم دون تحريم الربائب على ما عليه ظاهر كلام الله تعالى"(٢).

ويدقق الزمخشري في تعدد أوجه التحليل النحوي وأثره في المعنى فيُلاحَظ عنده أنه قد يختلف التحليل، ويبقى المعنى المراد واحداً، وإن تعددت الأوجه، قال تعالى: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا إنّ من أزواجِكم وأولادِكم عدوًّا لكم فاحذَرُوهم﴾(٣).

(١) سورة التوبة، الآية ٦٧

(٢) الكشاف ١/٥٢٦-٥٢٧

(٣) سورة التغابن، الآية ١٤

لا يظهر فرق بحسب تحليل الزمخشري، عندما رأى أن ضمير الجمع في "احذروهم" إما أن يعود إلى " العدو " وإما أن يعود إلى الأزواج والأولاد جميعاً، أي لما علمتم أن هؤلاء لا يخلو من عدو، فكونوا منهم على حذر، ولا تأمنوا غوائلهم وشرهم(١)، وذلك أن العدو يقصد به الأزواج والأولاد في الآية الكريمة، فالمعنى يبقى واحداً سواءٌ أعاد الضمير على العدو أم على المقصود بالعدو.

ولا يخفى تعمق الزمخشري في تشقيق المعاني الجزئية لعناصر النظام التركيبي، مما جعل هذا الأمر ينعكس على منهجه التحليلي عامة، ومما وقف عنده في هذا السياق تحليله لمعنى " ثم " من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم من نفسٍ واحدةٍ ثم جعلَ منها زوجَها وأنزَلَ لكم من الأنعامِ ثمانيةَ أزواجٍ يَخلُقُكم في بطون أمهاتكم خَلْقاً من بعدِ خَلْقٍ في ظُلُماتٍ ثلاثٍ ﴾(٢). يقف الزمخشري عند معنى "ثم" في الآية الكريمة ليشقق معاني للتراخي لعلها لم تكن من قبل، فيقول: " فإن قلت: ما وجه قوله [تعالى]: ثم جعل منها زوجها"، وما يعطيه من معنى التراخي ؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عدّدها دالاً على وحدانيته وقدرته، تشعيب هذا الخلق الفائق للحصر من نفس آدم، وخلق حواء من قصيريه، إلا أنّ إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة، ولم تخلق أنثى غير حواء من قصيري رجل، فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، فعطفها بـ "ثم" على الآية الأولى، للدلالة على مباينتها لها فضلاً ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية فهو من التراخي في الحال والمنزلة، لا من التراخي في الوجود "(٣). ثمّ يمضي الزمخشري ذاكراً وجهاً آخر، وهو أن " ثمّ " متعلق بمعنى

(١) الكشاف ٤ / ٥٥١

(٢) سورة الزمر، الآية ٦

(٣) الكشاف ٤ / ١١٥

" واحدة "، كأنه قيل: خلقكم من نفس وُحِّدَت، ثم شفعها الله بزوج[١]، ولعلّ الذي منعه في الوجه الأول من حمل " ثم " على التراخي في الوجود أنها وقعت بين خلق الذرية من آدم، وخلق حواء منه، وهو متقدم على الذرية، فضلاً عن كونه متراخياً عن خلق الذرية فلم يستقم أن يحملها على تراخي الوجود[٢]. ومن ثم ارتأى معنى التراخي في الحال والمنزلة بتحليل تأويلي، وأضاف وجهاً آخر معتمداً التأويل فيه أيضاً.

ويبدو حرص الزمخشري على المعنى من خلال الوقوف عند المعنى الذي يقتضيه الوجه النحوي، فيمثّل التركيب في معظم تحليله ويوضّح معناه، وقلّما أطلق أحكامه من غير أن يقف ويشرح، وتبدو ظاهرة التوضيح والشرح للمعنى الذي يقتضيه الوجه النحوي في التحليل متنوعة، فقد يقف أحياناً ليبين الفرق بين الأوجه، كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الَّذين آمنوا إذا تداينتم بِدَينٍ إلى أجلٍ مُسَمًّى فاكتُبوه وَلْيَكتُبْ بينكم كاتبٌ بالعدل ولا يأبَ كاتبٌ أن يَكتُبَ كما علَّمه اللهُ ﴾[٣]. يعتبر الزمخشري الكاف في " كما " جارّة، ويجيز في تعلُّق الجارِ والمجرور وجهين، ثم يبين الفرق في المعنى الذي يترتب على كل وجه، فيقول: " و "كما علمه الله " يجوز أن يتعلق بـ " أن يكتب " وبقوله: "فليكتب". فإن قلت: أيُّ فرق بين الوجهين؟ قلت: إن علقته بـ " أن يكتب " فقد نهى عن الامتناع من الكتابة المقيدة، ثم قيل: " فليكتب " يعني: فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد، وإن علّقتَه بقوله [تعالى]: "فليكتب " فقد نهى عن الامتناع من الكتابة على سبيل الإطلاق، ثم أمر بها مقيَّدة "[٤].

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١١٥، الحاشية ٣

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٨٢

(٤) الكشاف ١/ ٣٥٢

وقد تكون غاية الزمخشري الشرح والتوضيح للأوجه التي يراها، مهما نوَّعها وعدَّدها نتيجة لتعمُّقه في خفايا المعنى، من ذلك وقوفه عند قوله تعالى: ﴿وقالوا ما لنا لا نرى رجالاً كُنّا نَعُدُّهم من الأشرار * أتَّخَذناهم سِخْرِيًّا أم زاغت عنهمُ الأبصارُ﴾(١). يذكر الزمخشري أن " أم " لها وجهان من الاتصال، الأول هو اتصالها بقوله تعالى " مالنا "، ثم يمثِّل للوجه ويشرح ويوضح، فيقول: " أي ما لنا لا نراهم في النار؟ كأنهم ليسوا فيها، بل زاغت عنهم أبصارنا فلا نراهم وهم فيها، قسموا أمرهم بين أن يكونوا من أهل الجنة وبين أن يكونوا من أهل النار، إلا أنه خفي عليهم مكانهم "(٢). ثم يضيف الزمخشري أنه يجوز أن يكون الاتصال بـ " أتَّخذناهم سخرياً " وعليه تكون " أم " متصلة ، ويجوز أن تكون منقطعة، ثم يشرح كلا من الوجهين بقوله: " تكون " أم " متصلة على معنى: أي الفعلين فعلنا بهم الاستسخار منهم أو الازدراء بهم والتحقير وأنَّ أبصارنا كانت تعلو عنهم وتقتحمهم، على معنى إنكار الأمرين جميعاً على أنفسهم... وتكون منقطعة بعد مضي " أتَّخذناهم سخرياً "، على الخبر أو الاستفهام، كقولك: إنها إبل أم شاء، وأزيد عندك أم عندك عمر"(٣).

ولعل الاهتمام بالمعنى هو الذي دفع الزمخشري في منهجه التحليلي إلى أن يقيس على أنماط لا يعتد بها في أثناء التنظير، مما يجعلنا نتلمس اطلاعه النحوي الذي يوظفه لصالح المعنى، وكأنه دأب على أن يأخذ في أثناء التحليل بكل ما يمكن القياس عليه، ولو كان خاصًّا بنحوي واحد، ليوظِّفه لصالح تعدد الاحتمالات التي يرتئيها، والتي تخفي إيحاء جمالياً بهذا التعدد، ومن ثم

(١) سورة ص، الآية ٦٢-٦٣

(٢) الكشاف ٤/ ١٠٤

(٣) المصدر نفسه .

يكشفه ويشير إليه ما استطاع، فبتنا نرى بعض الأوجه التي يذكرها تسير على أنماط ليست بقوية قياساً بغيرها، وما من ضرورة تقتضيها معطيات السياق تُلزم الأخذ بها، ولكن حرص الزمخشري على إيجاد ما يمكن من أوجه هو الذي وراءها، من ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿وجاءت كلُّ نفس معها سائقٌ وشَهيدٌ * لقد كنتَ في غَفلَةٍ من هذا فكَشَفْنا عنكَ غطاءكَ فبصرُكَ اليومَ حديد * وقال قرينُه هذا ما لديَّ عتيدٌ * ألقِيا في جهنَّمَ كلَّ كفَّار عنيد﴾(١). يذكر الزمخشري أن الألف في " ألقيا " ضمير خطاب يعود إلى اثنين هما الملكان سائق وشهيد المتقدم ذكرهما (٢)، ثم يضيف أنه يجوز أن يكون خطاباً للواحد على وجهين، الأول قياساً على قول المبرد: إن تثنية الفاعل نُزِّلت منزلةَ تثنية الفعل، لاتحادهما، كأنه قيل: ألقِ ألقِ للتأكيد، والثاني قياساً على نمط كثر على ألسنة العرب، وهو أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ وصاحبيَّ، و: قِفا وأسعِدا ،حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين (٣). ثم يذكر الزمخشري قراءة، وهي أنّ " ألقيا " قُرئت " ألقِيَنْ "، بنون التوكيد الخفيفة، ويضيف وجهاً رابعاً، وهو أنه يجوز أن تكون هذه الألف في " ألقيا " بدلاً من نون التوكيد، إجراءً للوصل مجرى الوقف(٤)، والملاحظ أن الوجه الأخير من الضعف بمكان على الرغم من القراءة المذكورة، وما من ضرورةٍ تقود إلى الأخذ به، فقاسه على الضرورة الشعرية التي لا ينبغي حمل القرآن الكريم عليها، كذلك يظهر الوجه الثاني منقاساً على نمط خاصٍّ بنحويٍّ معين، غير أن حرص الزمخشري على كشف الاحتمالات المتنوعة هو الذي يقوده إلى مثل هذه الأوجه، كما أشرنا في الحديث

(١) سورة ق، الآية ٢١-٢٤

(٢) الكشاف ٤/ ٣٩٠

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

عن الذوق البلاغي.

ويظهر الأمر نفسه عندما يتابع الزمخشري بعض الآراء التي تمثِّل الاجتهاد الضعيف، ليغني الظاهرة بالاحتمالات التي تعدد المعاني الجزئية، فهناك بعض القضايا أطلق الجمهور عليها وجهاً معروفاً شائعاً، ثم رأى بعض النحاة رأياً مخالفاً، تجلَّى بمظهر الاجتهاد الضعيف الذي تجاوزته مؤلَّفات النحو، وعندما يقف الزمخشري أمام أمثال هذه القضايا يُجيز الوجهين، الشائع المعروف والضعيف المهمل، ولعلَّ إهماله لمثل هذه الأوجه في ميدان التنظير يعزز الاعتقاد بأن الغاية من جوازها في تحليله التطبيقي هي من هذا القبيل، ومما يمثِّل ذلك تحليله في قوله تعالى ﴿قُل كَفَى بالله شهيداً بيني وبينكم﴾(١). يرى أن " شهيداً " يجوز فيها أن تكون تمييزاً أو حالاً(٢)، ووجه الحالية، كما هو معروف، يمثل اجتهاداً قاصراً تجاوزته مؤلفات النحو، وينطبق الأمر على حالات كثيرة جوّز فيها التمييز والحال، وقد استقر الرأي النحوي على وجه التمييز فيها، من ذلك تحليله لكلمة "مثلاً "(٣) من قوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾(٤) وتحليله لكلمة "نزلاً"(٥) من قوله تعالى: ﴿أذلك خيرٌ نُزُلاً أم شجرةُ الزَّقُّوم﴾(٦). وتحليله لكلمة " حافظاً "(٧) من قوله تعالى: ﴿فاللهُ خيرٌ حافظاً وَهُوَ أرحمُ الرَّاحمين﴾(٨).

(١) سورة الإسراء، الآية ٩٦

(٢) الكشاف ٢/ ٦٥٠

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٤٦

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٦

(٥) الكشاف ٤/ ٤٨

(٦) سورة الصافات، الآية ٦٢

(٧) الكشاف٢/ ٤٥٨

(٨) سورة يوسف، الآية٦٤

كذلك يمدّ الزمخشري بصره إلى العناصر التي تشكّل المعنى، ليوظّفها في توجيه ما خرج على القاعدة، كما في تحليله قراءة الرفع لـ " بعوضة "(١) من قوله تعالى: ﴿ إنَّ اللهَ لا يَستحْيي أن يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقَها ﴾(٢). يذكر الزمخشري وجهاً شائعاً في توجيه قراءة الرفع، وهو أن " ما " ما موصولة، و"بعوضه " خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية صلة لـ " ما "، ثم يضيف: "ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون [ما] التي فيها معنى الاستفهام"(٣). وهي بذلك تكون مبتدأ، خبره " بعوضه "، ومن ثم استعان بمعطيات السياق الغائبة المتمثلة بالأداء، أي أداء العبارة بتنغيم الاستفهام المفترض الذي يختلف عن تنغيم الأخبار، استعان بذلك ليضيف وجها جديداً، على الرغم من أن ظاهر الشاهد لا يوحي بذلك.

وتظهر قضايا الأصل والمعنى من الأسباب التي تجعل الزمخشري يفاضل بين الأوجه التي يراها في الظاهرة، فإنه يتناول أحياناً النمط الذي يسير عليه الوجه بالنقد فيضعف الوجه بضعفه . قال تعالى: ﴿ قُل هو لِلَّذين آمنوا هُدًى وشِفاءٌ والذين لا يؤمنون في آذانهم وَقْرٌ وهو عليهم عمًى ﴾(٤). يرى الزمخشري في "الذين" بعد الواو أنه "لا يخلو إما أن يكون .... في موضع الجر، معطوفاً على قوله تعالى " للذين آمنوا " على معنى قولك: هو للذين آمنوا هدى وشفاء، وهو، للذين لا يؤمنون في آذانهم وقر، إلاّ أن فيه عطفاً على عاملين، وإن كان الأخفش يجيزه وإما أن يكون مرفوعاً على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وقر،

(١) قراءة رؤبة،انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها١ / ٦٤

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٦.

(٣) الكشاف: ١ /١٤٦ -١٤٧.

(٤) سورة فصلت الآية ٤٤.

على حذف المبتدأ، أو في آذانه منه وقر، وهو عليهم عمى" (١). فالعطف على عاملين نمط ضعيف، وإن أجازه الأخفش، وبذلك يضعف الوجه الذي يسير عليه، ومن ثم يضعف المعنى.

وتتشعب قضايا المعنى التي تكون وراء المفاضلة عند الزمخشري، فهناك المعطيات السياقية المتنوعة، وضعف المعنى الذي عليه الوجه، إضافةً إلى الذوق البلاغي الذي مر معنا.

فمن المعطيات السياقية المتنوعة تلك القضايا التي تحيط باللفظ، كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿وَمثل الذين كفروا كمثلِ الذي يَنعِق بما لا يسمَع إلا دُعاءً ونداء﴾(٢). يذكر الزمخشري أن التقدير: ومثل داعي الذين كفروا كبهائم الذي ينعق، أو: ومثل الذين كفروا كبهائم الذي ينعق، فيقدِّر مضافاً محذوفاً في كلٍّ من الوجهين(٣)، ثم يمضي في شرح المراد: " ومثل داعيهم إلى الإيمان ـ في أنهم لا يسمعون من الدعاء إلا جرس النغمة ودويّ الصوت، من غير إلقاء أذهان ولا استبصار ـ كمثل الناعق بالبهائم، التي لا تسمع إلا دعاء الناعق ونداءه الذي هو تصويت بها وزجرٌلها، ولا تفقه شيئاً آخر ولا تعي، كما يفهم العقلاء ويعون..."(٤). ثم يضيف وجهاً ثالثاً مبنياً على فهم يختلف عما مرّ، ولا يحتاج إلى تقدير مضاف: " وقيل: ومثلهم في دعائهم الأصنام كمثل الناعق بما لا يسمع"(٥). وبذلك لا يقدَّر محذوف، غير أن الزمخشري يضعف هذا الفهم

(١) الكشاف ٤/٢٠٨، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٦٥٦، والزمخشري، جار الله محمود: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب ص٢٢٠ .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧١ .

(٣) الكشاف ١/٢٣٩ .

(٤) الكشاف ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠

(٥) المصدر نفسه

بمعطيات السياق: " إلا أنّ قوله تعالى: " إلا دعاء ونداء " لا يساعد عليه، لأن الأصنام لا تسمع شيئاً"(١).

وربما انطلق الزمخشري في ردوده من المعنى الذي يؤدي إليه الوجه النحوي، من ذلك تحليله لقوله تعالي: ﴿والذين إذا أنفَقوا لم يُسرفوا ولم يَقتُروا وكان بين ذلك قَوَاما ﴾(٢). يرى الزمخشري أنه يجوز أن يكون " بين " خبراً لـ " كان " و "قواما " خبراً ثانياً، أو يكون " بين " في موضع خبر، وبذلك يتعلق بكون عام تقديره " مستقراً " وعندما حذف انتقل الضمير إليه، وبذلك تكون " قواما " في موضع الحال المؤكدة، ثم يضيف: "وأجاز الفراء أن يكون " بين...." اسم كان على أنه مبني لإضافته إلى غير متمكّن... وهو من جهة الإعراب لا بأس به، ولكن المعنى ليس بقوي، لأنّ ما بين الإسراف والتقتير قوام لا محالة، فليس في الخبر الذي هو معتمد الفائدة فائدة "(٣).

ويظهر الأمر بصورة أو ضح عندما يرفض الوجه لفساد المعنى الذي يؤدي إليه، من ذلك مثلاً رفضه لأحد الأوجه في تحليل قوله تعالى: ﴿ ويلٌ للمُطفِّفين * الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون * وإذا كالوهم أو وَزَنُوهم يُخسِرون ﴾(٤).

(١) المصدر نفسه ، وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري ينطلق من قضايا سياقية متنوعة إضافة إلى تلك التي تحيط باللفظ كما مثلنا لها، وتتمثل تلك القضايا في عناصر المقام أي: ما يحيط باللفظ من عناصر غير لغوية، انظر مثلاً: الزمخشري، جار محمود: الفائق في غريب الحديث ٢/٢١٤ - ٢١٥، ٤٠٢-٤٠٣، والكشاف ١/٨٧، ١٠٢، ١٣٣، ٣٧٠، ٤٧٤، ٦٧٤، ٣/٤٣، ٥١٦، ٤/٢٦٤، ٤٩٥، كما تتمثل بعناصر السياق الأخرى كالأداء أي الصورة الصوتية التي يؤدى بها الكلام أو يتمثل بمعاني بعض المفردات أو غيره، انظر مثلاً: الكشاف ١/٧٣، ١٤٢-١٤٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٤، ٣٥٣، ٢٢٧، ٢٨١، ٣٥٨، ٤٠٨، ٤٥٤، ٤٦٦، ٤٨٣، ٤٨٦، ٦٤٣، ٦٥٤، ٦٧٠، ٢/١٧-١٨، ٣٤، ٤٤، ١٩٢، ١٩٥، ٣٤٠، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٥٨، ٤٩٥، ٣/٣٥-٣٦، ٣٠٣، ٤/١٤

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٧.

(٣) الكشاف ٣/٢٩٩.

(٤) سورة المطففين الآية ١-٣

يقف الزمخشري عند الضمير "هم" من كالوهم" و "وزنوهم"، فيقول: "ضمير منصوب راجع إلى الناس، وفيه وجهان، أن يراد كالوا لهم ووزنوا لهم، فحذف الجار وأُوصل الفعل... وأن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيل أو الموزون"(١)، أي وإذا كالوا مكيلهم ووزنوا موزونهم. ثم يضيف الزمخشري عن عيسى بن عمر وبعض القراء وجهاً جديداً، هو أن الضمير المشار إليه راجع إلى المطففين، والوقف على " كالوا " و " وزنوا "، بإثبات الألف الفارقة وقبل ذلك الضمير، وذلك الوقف خفيف، ليبين عود الضمير على المطففين فيكون في موضع رفع، توكيداً(٢). ويرى الزمخشري أنه "لا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين، لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، وذلك أن المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أُخسروا، وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك: وإذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم علي الخصوص أُخسروا، وهوكلام متنافر، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر"(٣). ففي حالتي الجواز يوجه التركيب وفقاً لمعطيات السياق التي تشكل معنى له حدود معينة في ذهن الزمخشري، وفي حالة الرفض انطلق من تلك المعطيات، لأن الوجه في نظره يقود إلى ما هو نقيض المعنى السليم.

كما يهتم الزمخشري بقرينة القاعدة، فتكون الوسيلة التي تحدد المعنى الدقيق قال تعالى: ﴿كانوا قليلاً من اللّيل ما يهجعون﴾(٤). يرى الزمخشري أن " ما " يحتمل أن تكون زائدة، و " قليلاً " إما ظرف، والمعنى: كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل، وإما صفة لمصدر، في موضع المفعول المطلق، أي كانوا يهجعون

(١) الكشاف ٤ / ٧٢٠ - ٧٢١

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكشاف ٤ / ٧٢٠ / ٧٢١.

(٤) سورة الذاريات الآية ١٧.

هجوعاً قليلاً [١]. ثم يضيف: " ويجوز أن تكون "ما" مصدرية أو موصولة على [تأويل] كانوا قليلاً من الليل هجوعهم، أوما يهجعون فيه، وارتفاعه بـ " قليلاً " على الفاعلية... فإن قلت هل يجوز أن تكون " ما " نافية كما قال بعضهم، وأن يكون المعنى: أنّهم لا يهجعون من الليل قليلاً، ويحيونه كلَّه ؟ قلت: لا، لأنّ "ما" النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها..."[٢] فهو يرفض الوجه الذي قاله بعضهم بقرينة القاعدة، ليتوصّل إلى تحليل يناسب المعنى المراد.

غير أن منهج الزمخشري في تحليله لم يسلم من القلق، إذ ظهر في أمور عديدة ففي تطبيقه لم يراع دائماً المعطيات التي ترجِّح وجهاً على غيره، ويتضح الأمر في الأنماط المتكررة، فإذا كانت السمة العامة لها هي التكرار فإن السياق في بعض المواضع يجعل وجهاً أقوى من غيره، يبد أن الزمخشري يترك الأمر مطلقاً من غير تقييد لمثل هذه الحالات، من ذلك التحليل " ما " عندما تحتمل الموصولية والشرطية في سياق القرآن الكريم، كما في قوله تعالى ﴿وإذ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النبيِّين لَما آتيتُكم من كتابٍ وحكمةٍ ثم جاءَكُم رسولٌ مصدِّق لِما معَكم لَتُؤمِنُنَّ به ولَتَنصُرُنَّه﴾[٣]. يذكر الزمخشري أن "ما" في " لما آتينكم " تحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة[٤]، ولعلّ سياق القرآن الكريم يتطلب ترجيح الأول، لأن الشرط يقتضي جزماً، والجزم ـ فيما نظنّ ـ يفيد قوة وبلاغة في المعنى أكثر من غيره، ولكن الزمخشري ترك الأمر مطلقاً من غير إشارة.

ولعل الأمر نفسه ينطبق على الترجيح والتضعيف الذي تقود إليه قضايا السماع والدرس النحوي، فإن الزمخشري لم يلتفت إلى مثل هذه القضايا، إذ إن " ما " ترد

(١) الكشاف ٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٢

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة آل عمران الآية ٨١.

(٤) الكشاف ١/ ٤٠٦

أحياناً، وتحتمل أن تكون موصولة، وأن تكون موصوفة، غير أن السماع الذي يؤكد كثرة ورودها موصولة يرجِّح هذا الوجه، بخلاف اعتبارها موصوفة،لأن شيوع الأخير في العربية لا يتساويمع سابقه(١)، ولكن الزمخشري يطلق أحكامه من غير إشارة إلى مثل هذه الأمور(٢).

ثم إن قضايا الدرس النحوي التي جرّدها النحاة والمتمثِّلة بقواعد تقود أحياناً إلى ترجيح وجه على غيره، من ذلك مثلاً أن ترد " ماذا "، وتحتمل أن تكون مركَّبة من كلمتين تعربان مبتدأ وخبراً، كما تحتمل أن تكون مفردة فتعرب بحسب موقعها(٣)، غير أنّ قواعد التوجيه المتمثِّلة بالاعتداد بفكرة الأصل ترجِّح وجه الإفراد، لأن الأصل ـ كما يُذكر في قواعد التوجيه ـ هو الإفراد، والتركيب فرع(٤). ويستمر الزمخشري على نهجه في تحليل مثل هذه القضايا، فيطلق أحكامه من غير ترجيح أو تضعيف، أو إشارة إلى آراء النحاة وتباينها في المرجِّحات والمضعِّفات لبعض الأوجه(٥)، ولعل نزعة التفسير والشرح والاجتهاد قادته إلى تجاوز التفصيل وذكر الخلاف في مثل هذه الأمور.

كذلك لا يسير الزمخشري على منهج واحد، فقد يرد النمط في موضع ما، فيقف عنده ذاكراً ما يحتمله من أوجه، ثم يمر معه النمط ذاته بعد ذلك، فلا يقف عنده، من ذلك تحليل " ما " عندما تحتمل الموصولية والشرطية التي يتجاوزها في بعض المواضع (٦). وربما مر معه النمط فتجاوزه أول مرة، ثم وقف عنده في المرة

(١) البحر المحيط ١ / ١٨٢

(٢) انظر مثلاً: الكشاف ٢ / ٦٨٧

(٣) ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب ص ٤٩٤

(٤) المصدر نفسه ص ٤٣٢

(٥) انظر مثلاً: الكشاف ١ / ١٤٦

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١ / ٤٠٦

الثانية أو غيرها، كما في تحليل نمط "ما" عندما تحتمل الموصولية والموصوفة [١]. وقد يذكر كل الأوجه التي تحتملها الظاهرة في موضع ما، ثم يقتصر على ذكر بعضها في موضع آخر، فلو تأملنا في الضمير الذي يحتمل الفصل والتوكيد والابتداء لرأينا أن الزمخشري يذكر الأوجه الثلاثة التي يحتملها هذا الضمير في أحد المواضع[٢]، ويقتصر على وجهين في موضع آخر[٣]، من غير أن يوضح السبب الذي قاده إلى ذلك.

وربما ذكر الزمخشري وجهاً واحداً من بين ما تحتمله الظاهرة، من غير أن يبيّن الأوجه الأخرى المحتملة، كما في تفسيره لما يحتمل التضمين[٤] وغيره أحياناً [٥].

ولا غرابة أن نجد تناقضاً عند الزمخشري، وذلك أننا رأينا مغالاته التأويلية وحمله على النادر فيما مرّ، غير أنه يذكر في أحد المواضع أن القرآن الكريم لا يُحمل على الأوجه الضعيفة التي لا تطّرد[٦]، كما أننا عندما نتابعه في "الكشاف" نراه أحياناً يقف عند بعض الأوجه التي لا ترفضها معطيات السياق، أو طبيعة المنهج التحليلي عنده، وعلى الرغم من ذلك يتناولها بالنقد والرفض، كما في وقوفه عند تحليل قولة تعالى: ﴿ إنّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أُخفيها لِتُجزَى كلُّ نفس بما تسعى ﴾[٧]. يرى الزمخشري أن معنى " أكاد أخفيها ": " لا أقول هي آتيةٌ لفرط إرادتي إخفاءها، ولولا ما في الإخبار بإتيانها مع تعمية وقتها من

(١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٩٩، ٢/٦٨٧، ٣/٢٠

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٨٥

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/٦٩٨.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن الزمخشري وقف عند ظاهرة التضمين، وأشار إلى قيمتها البلاغية، وذلك من خلال إشارته إلى الجمع بين دلالة الفعلين بفعل واحد، انظر الكشاف ١/٤١٩.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤١٩، ٤٩٦

(٦) الكشاف ٤/٢٣٢

(٧) سورة طه الآية ١٥.

اللطف لما أخبرت به"[١]. ويذكر عن بعضهم أن ثم محذوفاً، أي أكاد أخفيها من نفسي، ثم يعقب رافضاً: وليس هناك من دليل في الكلام على هذا المحذوف، ومحذوف لا دليل عليه مطرح، غير أن الذي غرهم ورودها في أحد المصاحف كذلك[٢]، أي: أكاد أخفيها من نفسي[٣]. ولا ندري إذاكان هناك مسوغ للوجه الذي يسير على نمط مطّرد أقوى من الرواية الأخرى، ولا سيما إذا كانت قراءة قرآنية، ثم إن معطيات السياق لا تعارض، وكما ذكرنا فالوجه يسير على نمط مطّرد، وذلك أنّ حذف الجار والمجرور شائع في العربيّة إذا دلّ عليه دليل،كقولهم: الله أكبر، وهذا أفضل. والتقدير: الله أكبر من كلّ شيء، وهذا أفضل من غيره[٤]. ولعل الزمخشري لو تأمل في منهجه الذي اعتدنا كثرة التأويل والتقدير فيه، والذي يراعي القراءات لكي تعضد ما يذهب إليه في تحليله[٥] لما وقف من هذا الوجه موقف الرفض، ولاكتفى بتضعيفه.

وهكذا يظهر مما تقدم أن التحليل النحوي عند الزمخشري أخذ ملامح خاصة به، وهي كما أشرنا في المقدمة: النزعة التأويلية، والتذوق البلاغي، والانتماء المذهبي، والاهتمام بالمعنى، إضافةً إلى بعضٍ من مظاهر القلق المنهجي، وقد رأينا فيما مر أن كلاً من هذه الملامح أخذ تجلّيات مختلفة عنده.

* * *

(١) الكشاف ٣/٥٧ .

(٢) قراءة أُبيّ انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في كتاب شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ٣/٥٨ .

(٣) الكشاف ٣/٥٧ ـ ٥٨

(٤) كتاب سيبويه١/٣٣، ٢/٣٧،١١٢

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٨٠، ١٠٢، ١٤٦، ١٤٧، ٤٠٨ ـ ٤٠٩، ٢/٤٢٥، ٤٩٦، ٥٠٧، ٣/٣٨٦، ٤/١٤٨، ١٦٢.

المصادر والمراجع

- امرؤ القيس، حجر بن الحارث: ديوان امريء القيس، جمع وتعليق حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط (٣) ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣ م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(٣) ١٤٠٩ هـ /١٩٨٩ م.
- الجاسم، محمود: مفهوم التأويل النحوي، مجلة جذور، (ع ٦) ١٤٢٢ هـ تصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجده .
- ابن جني، أبو الفتح: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٥٤م.
- الجويني، مصطفي الصاوي: منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩ م.
- الحوفي، أحمد محمد: الزمخشري، الهيئة المصرية العامة، ط (٢) د.ت.
- أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف:
  - تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١) ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م -١٤١٦ هـ /١٩٩٥ م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في كتاب شواذ القرآن من كتاب البديع لا بن خالويه، عنى بنشره برجشتراسر، النشريات الإسلامية، المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٤ م.

ـ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:

ـ بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، جمع وتحقيق محمد عبد الكريم القاضي ومحمد عبد الرزاق عرفان، دار الحديث بالقاهرة، ١٩٨٩ م.

ـ الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط (١) ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط (١) ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.

ـ المفصَّل في علم العربية، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر، على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه، ط (١) ١٣٢٣ هـ.

ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم بالقاهرة، ١٩٦٦ م.

ـ شقير، نايف: النحو والصرف في خدمة التفسير عند المعتزلة، رسالة ما جستير "مخطوط " بإشراف مصطفى جطل، في قسم اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب.

ـ الشيرازي، مرتضى آية الله زادة: الزمخشري مفسراً ولغوياً، دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٧ م.

ـ الفقي، زكريا شحاته محمد: نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، المكتب الإسلامي بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

ـ قصّاب، وليد: التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، دار الثقافة بقطر، الدوحة، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

- ابن المُنَيِّر الإسكندري، ناصر الدين أحمد بن محمد: كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال طُبِع في حاشية الكشاف، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب " تصوير".

* * *